رسالة ماجستير بعنوان:

عزل الموظف العام في النظام الإسلامي والنظم الإسلامية المعاصرة

للباحث/ أولاد عبد الله عبد الرازق(*)
عرض الباحث/ علي شيخون(**)

أهمية الموضوع:

ولقد كانت دوافع الباحث لاختيار الموضوع ترجع إلى شعوره بضرورة المساهمة في إبراز الجوانب المضيئة في الفكر الإداري الإسلامي، والعمل على جمع شتات هذا الموضوع ووضعه بين يدى كل راغب في التعرف على هذا الجانب التنظيمي من جوانب النظام الإداري الإسلامي بصفة عامة فضلا عن أن طاق هذا البحث في النظام الإسلامي بصفة عامة لم يأخذ حقه من الدراسة والبحث العلمي الأكاديمي. ولم يطرقه الباحثون كثيرًا ولعل مرجع ذلك إلى الصعوبة المترتبة على تشتت مادته العلمية وتناثرها بين صفحات كتب السياسة الشرعية وكتب التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية وعدم وجودها في أبواب أو فصول منظمة محكمة مما يصعب مهمة الباحث

(*) نال بها الباحث درجة التخصص (الماجستير) في السياسة الشرعية من كلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر.
(**) مساعد باحث بالمركز

ويدفعه إلي بذل جهد كبير في جمع المادة وتنظيمها، فضلا عن إعمال فكره وذهنه في سبيل التأصيل والاستنتاج المفيد.

ومن الجدير بالذكر أن المكتبة الإدارية الإسلامية تفتقد إلى وجود دراسات سابقة متكاملة تتولى معالجة الجوانب الإدارية بشكل يفي بحاجة الدارسين والباحثين.

ولعل ما تقدمه هذه الدراسة هو المقارنة بين الجوانب المختلفة لموضوع (عزل الموظف العام) من حيث مفهومه وحقوقه وواجباته والسلطة التي تملك عزله، وأسباب عزله والآثار المترتبة على عزله، وضماناته السابقة على عزله أو المعاصرة، أو اللاحقة .. إلى غير ذلك من الموضوعات التي نجدها مفصلة في ثنايا هذا البحث.

ولا ينكر أن من الدوافع كذلك القيام بمقارنة بين القواعد الشرعية والقوانين الوضعية وإبراز ما تتميز به الشريعة الإسلامية عن غيرها من الشرائع والنظم الوضعية، وذلك من خلال الدراسة المقارنة التى تبين أن نظم وقواعد الإسلام شمولية مرنة صالحة للتطبيق في كل عصر وقد بلغت السمو والكمال بما قررته من أحكام. وذلك في الوقت الذى عجزت فيه النظم الوضعية رغم ما أتيح لها من فرصة التطبيق أزمانًا طويلة عن الوصول إلى المستوى الذى قررته الشريعة سواء أكان في القواعد العامة أم في الأحكام التفصيلية.

أهم المصادر والمراجع القديمة والحديثة:

ومع ندرة المصادر والمراجع للبحث – فإن ثمة مصادر ومراجع قليلة قادت الباحث على طريق هذا البحث، وزودته بمعالم الطريق وأركانه الأساسية .. ويقف على رأس هذه المصادر "الأحكام السلطانية والولايات الدينية" لأبي على بن محمد حبيب البصري الماوردى، والمقدمة في "السلطانية في السياسة الشرعية" لطوعان شيخ المحمدي الحنفي الأشرفي، و"مآثر الأناقة في معالم الخلافة" للقلقشندي، و"سراج الملوك" لأبي بكر الطرطوشي تلميذ ابن حزم الأندلسي، و"غياث الأمم في التياث الظلم" لأبي المعالي الجويني.

أما من المراجع الحديثة، فهناك دراسات قليلة تتصف بالعمومية ومعالجتها لقضايا النظم الإدارية، وعلى رأس هذه المراجع "الحكومة النبوية المسمى بالتراتيب الإدارية" لعبد الحى الكتاني، و"نظم الحكومة في الشريعة والتاريخ" لظافر القاسمي، و"السلطة القضائية ونظام القضاء في الإسلام" للدكتور نصر فريد واصل مفتى الديار المصرية، و"نظام الوزارة في الدولة الإسلامية" –دراسة مقارنة–، وكذلك "اختصاصات السلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية والنظم الدستورية المعارضة"، وغيرهما للدكتور إسماعيل إبراهيم البدوي، و"السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية في الشؤون الدستورية والخارجية والمالية" للأستاذ/ عبد الوهاب خلاف. و"الإدارة الإسلامية في عز العرب" لمحمد كرد علي، وغيرهم.

منهج الدراسة:

لقد حاولت جاهدًا في هذا البحث أن يكون موضوعيًا، كما ذكر وأن يتحلى بالحقيقة العلمية بعيدًا عن الأهواء والمؤثرات الشخصية؛ فالتجرد العلمي لابد منه لطالب العلم، كما أن هذا التجرد لا يمنع بحال من الأحوال توضيح الحقائق العلمية أو كشف الخطأ أينما وجد؛ كما أنه لا يعنى أن يتخلى المرء عن عقيدته وانتمائه الإسلامي الذى يجب أن يكون ملازمًا له مدى حياته وفي جميع أعماله بل إن هذا الانتماء ذاته يشكل دافعًا قويًا للمرء ليبحث عن الحقيقة، ولقد كان رائدى في ذلك رضا الله وطلب الحق أينما كان فهو الهدف الذى عملت من أجله في هذا البحث.

ولقد اعتمد الباحث في إثبات الأفكار التي أطرحها؛ على النصوص الشرعية (الكتاب والسنة)؛ ثم على اجتهادات الفقهاء في العصور كافة وبعد معرفة ما قرره الفقهاء رجعت إلي كتب التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية لأقف على حقيقة التطبيقات العلمية للنصوص الاجتهادات في المراحل التاريخية المتتابعة للدولة الإسلامية. ذلك أن النصوص واجتهادات الفقهاء في فهمها يضع القواعد ويقرر النظريات ويضع الضوابط لمعالجة المشكلات. أما المؤرخون فهم ينقلون ما وقع فعلاً وكيف طبق المسلمون الأوائل النصوص واجتهادات الفقهاء ووضعوها موضع التنفيذ .. وبهذا فإنهم قدموا إلينا خدمة جليلة، حينما نقلوا إلينا صورة الحياة الإسلامية الإدارية والاجتماعية والاقتصادية لمختلف العصور.

وقد جعل الباحث المقارنة مع القوانين الوضعية وسيلة لتجلية الحقائق الإسلامية فكرًا وتطبيقًا؛ فظهرت بالتالي تفوق وسبق النظام الإداري الإسلامي على الأنظمة الإدارية المعاصرة. مع تألق مزايا النظام الإسلامي

على الرغم من أن الباحث لم يعقد فصلا خاصا للموازنة فإنني آثرت خلال هذا البحث هذا المقارنات مكتفيا ببيان الغاية من كل نظام أى الهدف النهائي الذى يرمى إلي تحقيقه كل من النظامين الإسلامي والوضعى وذلك يتسق مع منهج المقارنة الذى اخترته.

ومع أن المقارنة بين الإسلام والأنظمة الوضعية في أى جانب من جوانب الحياة المختلفة يرفضها بعضهم إيمانا منهم بأنه لا تجوز المقارنة البتة بين منهج قائم على المصدر الإلهي ينظم كل شؤون الحياة أنزله الذى يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير وبين منهج بشرى يعتريه الخطأ والانحراف إلا أن الباحث حاول أن يطرح الرأى القانوني الذي يستشهد به بموضوعية مع التزامه بمنهج الإسلام.

وفي ضوء ذلك كله حاول الباحث أن يعالج جانبًا مهمًا من جوانب النظام الإداري الإسلامي المتمثل في موضوع "عزل الموظف العام في النظام الإسلامي والنظم الإدارية المعاصرة".

ولقد كانت الدراسة فى فصل تمهيدى وبابان وخاتمة كما يلى:

حيث تناول في الفصل التمهيدي "مفهوم الوظيفة ومفهوم الموظف العام في الإسلام والقوانين الوضعية والمقارنة بينهما حيث تبين للباحث أن مفهومهما يكاد أن يكون متفقًا.

وقد تحدث عن حقوق الموظف العام وواجباته، وبالموازنة بينهما ظهر للباحث أن النظام الإسلامي كان له السبق في تقرير هذه الحقوق والواجبات منذ فجر الإسلام.

وفيما يختص بالباب الأول عرض الباحث مفهوم العزل في النظام الإسلامي والنظم الإدارية المعارضة ثم تحدث عن السلطة التي تملك عزل الموظف العام ثم أوضح أسباب عزل الموظف العام والآثار المترتبة على عزله.

وذلك اعتمادًا على البحث المتأني المستند إلي نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة الشريفة والتاريخ الإسلامي، واتضح للباحث أن تراثنا الفقهي الذي توصل لمقررات ومبادئ وأحكام وقيم إنسانية في الإدارة والسياسة لم يصل إليها الفكر في بعض الجوانب المعاصرة حتى اليوم أو وصل إليها بعد سلسلة من تاريخ التجربة والخطأ ولكنه لا يزال يعجز عن تطبيقها لغياب العنصر الإيماني الذي له سلطان على الضمير والنفس على نحو ما نجده في مناخ النظام الإسلامي.

أما عن الباب الثاني: فقد بين الباحث الضمانات التأديبية لعزل الموظف العام السابقة منها أو المعاصرة أو اللاحقة التي عرضناها في ثنايا هذا البحث.

وتبين أن النظام القضائي الإسلامي وضع ضمانات حيوية للموظف العام منذ نشأة الدولة الإسلامية الأولي في المدينة وكفلت له كافة الضمانات التأديبية التي تعمل النظم الوضعية –أخيرًا– على كفالتها للموظفين.

وعلى ذلك فإن الضمانات التأديبية تعد ركيزة مهمة في المجال التأديبي بالنسبة للموظف العام المتهم الذي يهمه بالدرجة الأولى أن تثبت براءته وأن يتاح له أن يفند كل ما نسب إليه من أخطاء إن كانت لديه أخطاء.

وأيضًا بالنسبة لبواعث المصلحة العامة والوظيفة عن طريق توضيح الموظف المتهم للظروف والملابسات كافة في أعماله التي يسرت وقوع الخطأ أو ساهمت في وقوعه فهذه الضمانات تكفل تحقيق المصلحتين الخاصة والعامة.

ولذلك كان من الطبيعي أن يحيط المشرع عزل الموظف العام من وظيفته بسياج من الضمانات التي تحقق العدل وتسمو به إلي الحكمة التي شرع من أجلها وصولاً لجزاء عادل يحقق صالح الوظيفة والموظف والمجتمع أيضًا.

الخاتمة:

يزداد الباحث في النظام الإداري الإسلامي اقتناعًا وإيمانا بصلاحيته الدائمة والمستمرة لمواجهة ظروف الحياة المتغيرة في جميع الميادين والأنشطة.

كما يخرج بنتيجة يأسف لها كل الأسف وهى أن الشريعة الإسلامية قد ظلمت من المنتسبين إليها أكثر من ظلمها من أعدائها والمناوئين لها وأنها قد لقيت صوراً من التشكيك ما لم تواجهه شريعة أو دين من الأديان.

ويعلم أعداء الإسلام أن الإسلام لو طبق بصورته الصحيحة ولو أتيح لمبادئه السامية أن تنتشر فلن يكون لغيره من النظم والعقائد مكان بين الشعوب!!

فضلا عن أن رصيد المسلمين من الفكر الإداري الإسلامي المتمثل في تراث الأقدمين وجهود المحدثين يصلح بلا أدنى شك لقيام نهضة إدارية إسلامية وبناء نظام إداري إسلامي يعتمد عليه في تسيير الدولة والوفاء بجميع متطلباتها القانونية في مصالحها الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدولية كافة.

يضاف إلي هذا أن أصول النظام الإداري الإسلامي وقواعده كانت هى المشعل الذي أضاء الطريق أمام النهضة الغربية لبناء نظمها السياسية والإدارية.

والمتأمل في الأنظمة السياسية والإدارية والدولية والاقتصادية لا يجد صعوبة في العثور على آثار النظام الإسلامي المبثوثة في بنية هذه النظم وإن اختلفت المسميات.

وانطلاقا من الأساس العقدي والفكري الذي ينهض عليه النظام الإداري الإسلامي وما تمتاز به نظرته إلي الكون والحياة والإنسان، وبين تلك التي تعتمد عليها النظم الوضعية المعاصرة. يتأكد للمتخصصين الهيمنة المطلقة للنظام الإسلامي مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيمنا عليه﴾ (المائدة: ٤٨). وذلك لأن الأجيال المتلاحقة لأبناء المسلمين قد أصبحت تجهل نظام الإسلام بسبب حجبه عن مجالات حياة الناس وتوجيه شؤونهم، ونتيجة لطغيان موجات الاستعمار والتغريب في مختلف أشكاله وألوانه وغيرها من قوى الهدم أو لضعف الأمة وعجزها عن حمل رسالة الإسلام.